أكدوا لـ«الصباح» أن القوانين يجب أن تنصاع للدستور وتضعه موضع التنفيذ

سياسيون وأكاديميون: العلاقة بين الحاكم والمحكوم يميزها الاحترام المتبادل

■ البغلي: رموز المعارضة أصبحوا دجاجات مرتعشة أمام النيابة العامة

■ ما يحدث حاليا هو أسلوب جديد غريب على الساحة الكويتية

■ المكيمي: ما صدر عن كتلة الأغلبية المبطلة يعبر عن عدم نضجهم السياسي

■ مراسيم الضرورة تناولت أموراً حساسة تعطلت وتأجلت بفعل التجاذبات السياسية

علي البغلي

د.هيلة المكيمي

كتب مصطفى كامل

اكد النائب المحامي وعضو مجلس الامة السابق علي البغلي ان ما يحدث حاليا هو اسلوب جديد على الساحة الكويتية وغريب، لافتا انه مرفوض وغير مقبول لاسيما وانه يتنافى مع الدستور و القانون والعرف وعادات وتقاليد اهل الكويت.

وقال البغلي في تصريح خاص لـ«الصباح» ان الشعب الكويتي تعود منذ الازل ان العلاقة بين الحاكم والمحكوم يحكمها الاحترام المتبادل، مشيرا الى ان اهل الكويت يحترمون حكامهم وفي المقابل حكامهم يحترمونهم.

واضاف انه لا يتذكر بالتاريخ ان اخطأ احد من آل الصباح على الشعب بالقول او بالفعل وشدد البغلي على شجبه واستنكاره للاقوال والعبارات التي صدرت من كتلة الاغلبية المبطلة والتي كان من شانها المساس ببعض الرموز والتعرض للمقام السامي لحضرة صاحب السمو امير البلاد.

وتابع مخاطبا من صدرت عنهم تلك العبارات ومن استمع اليهم وصفق بحرارة هل تجرؤون على قول عشر هذا الكلام في دولة مجاورة ينتمي معظمكم باصوله اليها؟؟.

واوضح البغلي ان الدستور نص على ان الامير ذاته مصونه لا تمس، مشيرا الى ان القوانين يجب ان تنصاع للدستور وتضعه موضع التنفيذ وبالتالي جرم قانون امن الدولة الداخلي مثل هذه الجرائم والافعال ونود انه في هذا المقام لا ينصح بان تحرك وزارة الداخلية قضايا ضد من صدرت عنه هذه الاقوال والعبارات حتى لا تصنع الوزارة من هؤلاء ابطالا منوها ان هناك سياسيين درجة عاشرة على حد تعبيره فازوا بالانتخابات بسبب انهم سجنوا ايام الترشح والانتخاب داعيا فقط وزارة الاعلام ان تتحرك ضدهم.

واردف وان حركت وزارة الداخلية ضدهم قضايا فيجب الا يسجنوا او يعتقلوا وانما يذهبوا للنيابة العامة مباشرة.

واستطر البغلي مؤكدا ان رموز المعارضة اصبحوا دجاجات مرتعشة امام النيابة العامة في التحقيق بواقعة اقتحام مجلس الامة بعد ان كانوا يتغنون بانهم لمثل هذا اليوم ولدتهم امهاتهم لافتا ان مثل هؤلاء من مقتحمي مجلس الامة ومن قبل ادارة الاطفاء وكذلك قناة الوطن هم من اسسوا ثقافة العنف اللفظي والجسدي بين الشباب وفي المجتمع وحاولوا زج الكويت الى منطق شريعة الغاب وخير دليل ما صدر عن احد المحامين في الندوة الاخيرة عندما قال لو اعتدى علي احد فلن اذهب لاشتكي عليه وسوف اضربه.

من جانبها اكدت د.هيلة المكيمي ان ما صدر عن كتلة الاغلبية المبطلة وما جاء ببيانهم من قبل يعبر عن عدم نضج في التعاطي السياسي ويجعلنا امام اناس ليسوا على قدر المسؤولية السياسية لانها ضمنت لغة مخيفة للجميع لا يمكن من خلالها ان يبنى مشروع دولة.

وقالت المكيمي في تصريح خاص لـ«الصباح» كنا نتوقع من الاغلبية ان يشيدوا بمراسيم الضرورة الصادرة عن صاحب السمو امير البلاد كونها تتناول امورا مرتبطة بقضايا حساسة ومهمة تعطلت وتأجلت بفعل التجاذبات السياسية داخل مجلس الامة والنقاشات الهامشية لافتة ان مراسيم الضرورة جاءت في صدد قضايا حيوية حياتية كانت تتطلب صدور مثل هذه المراسيم بحقها واستنكرت المكيمي محاولات الغالبية المبطلة لاختزال الشعب الكويتي من خلال بياناتها او تصريحات اعضائها بالندوات مشيرة ان هناك تعمدا من قبل هذه الغالبية لتضخيم الذات والانا المضخمة لافتة انها تحترم تلك المجموعة السياسية في اطار الايمان بالتعددية السياسية مستنكرة في الوقت ذاته محاولتها التحدث باسم المجتمع الكويتي باسرة لاسيما وان الشعب لديه الكثير من التوجهات والمشارب وهناك واضح حالة انقسام كبير في المجتمع في هذه الفترة مبينة ان جزءا كبيرا من هذا الانقسام حدث منذ اول نتائج انتخابات نظام الخمس دوائر في 2008 وتابعت المكيمي موضحة ان بعض اقطاب المعارضة حاليا كانوا في السابق معارضين لنظام الخمس دوائر بل ان هناك بعضهم من كان يقود حركة الازرق المناهضة لحركة البرتقالي التي تبنت نظام الخمس دوائر متسائلة ماذا تغير بالنسبة لهؤلاء؟ هل هي لعبة المصالح؟.

واشارت: إلى انه من غير المعقول ان يتم تسيير بلد باكمله وفقا للمصالح الشخصية لعدد من الافراد لافتة الى ان المصلحة العامة هي الغالبة والتي يجب ان تقدم على ماسواها مشددة على انه من غير المعقول والمقبول اختزال المصلحة العامة بتضخيم الانا والذات لتكون تعبر عن مصلحة خمسة او ستة افراد واضافت المكيمي ان الغالبية المبطلة تحاول الغاء الاخر بل وان اي رأي يخالف توجهها تعتبره من قوى الفساد محذرة من ان هذا الامر يعد منزلقا خطيرا.

ولفتت ان التراشق بالذمم المالية يؤكد التوجهات الصحيحة لصاحب السمو امير البلاد باهمية المضي في اصدار المزيد من مراسيم الضرورة، مشددة على الحاجة الملحة لاصدار مرسوم ضرورة بشأن هيئة مكافحة الفساد واقرار الذمة المالية مبينة ان العديد من نواب المعارضة عمدوا الى السعي لعدم اصدار هذه الهيئة وتعطيلها وذلك في مجلسي 2008 و 2012 المبطل حيث كانت المعارضة تتمتع باغلبية مريحة وذهبت المكيمي لدعوة العقلاء من الاغلبية المبطلة الى التفكير بعقل واتزان وان يعلموا ان مصالح الكويت لا تفصل وفقا مصالح الافراد مشيرة ان الكويت بلد دستوري وهناك العديد من القنوات وفقا للدستور والقانون يمكن اتباعها لمن يعترض على قرار او مرسوم مذكرة في ايوقت ذاته بانه حتى وان صدرت مراسيم ضرورة بشأن نظام الدوائر الانتخابية فإن المجلس القادم يملك اقرارها او ابطالها.

«اتجاهات» يصدر تقريراً أكد فيه أن للمجلس الحق في رفضها بعد انعقاده

مراسيم الضرورة حق دستوري لصاحب السمو بموجب نص المادة «71»

■ البرلمان لم يعترض على مرسوم ضرورة واحد على الرغم من صدور المئات في نصف قرن

■ «الضرورة» شيدت صروحاً في البلاد مثل الموانئ والأبحاث والتمويل و التسليف والفتوى

أعد مركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يترأسه «جاسم عبدالرحمن المضاحكة» تقريراً عن مراسيم الضرورة الأربعة التي صدرت مؤخراً من مجلس الوزراء برغبة اميرية، اضافة الى المراسيم الثلاثة التي سيتم صدورها خلال الفترة المقبلة، موضحا ابرز الاسانيد الموضوعية التي استند عليها مؤيدي مراسيم الضرورة ضد المعارضين، اضافة الى حالات وشروط ومبررات تنظيمها وصدورها، واكد في متن تقريره على ان مجلس الامة القادم هو من يقرر حالة الضرورة في المراسيم بنص المادة «71» من الدستور وانه على المستوى التاريخي لم يثبت ان هناك اي مجلس نيابي ابدى اعتراضه على اي مرسوم صدر برغبة اميرية على الرغم من اقرار المئات منها في نصف قرن.

واضاف اتجاهات ان الجدل الذي اثير مؤخرا جاء بعد اقل من 48 ساعة على صدور مرسوم حل مجلس 2009 وخاصة بعدما ترأس صاحب السمو امير البلاد اول اجتماع له منذ فترة، حيث كلف مجلس الوزراء باعتماد اربعة مشاريع بمراسيم ضرورة، تمثلت في خصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، وقانون الوحدة الوطنية ونبذ الكراهية، وتعديل قوانين الرياضة، والميزانية العامة للدولة. كما امر سمو الامير بانجاز ثلاثة مراسيم اخرى تمهيدا لاقرارها خلال الاسبوع المقبل، هي قوانين المفوضية العليا للانتخابات، والصندوق الوطني لرعاية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقانون متكامل لمكافحة الفساد يتضمن إنشاء هيئة النزاهة وكشف الذمة المالية وحماية المبلغ ومنع تضارب المصالح.

ومن الاهمية بمكان الاشارة الى ان مراسيم الضرورة حق دستوري لسمو الأمير، بموجب نص المادة «71» التي تنظم صدورها حالات «ما بين ادوار الانعقاد، في غيبة المجلس بانتهاء الفصل التشريعي، فترات حل المجلس» ويشترط لإصدارها «أن تكون متعلقة باتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، وعدم مخالفتها للدستور، وعدم مخالفتها للتقديرات المالية الواردة في الميزانية العامة للدولة».

وفيما يتعلق بالظرف الراهن، اثار اصدار تلك المراسيم ضجة في الشارع السياسي الكويتي وظهرت دعاوي مشككة في وجود حالة ضرورة لإصدارها وهو الامر الذي صاحبه ردود من خبراء في الشأن السياسي ابرزها اربعة بنود تم توضيحها في السياق التالي:

الاول: ان حالة الضرورة قائمة في بعض المراسيم التي صدرت او التي ستصدر وكشف النقاب عنها وهو ما سيتم تبيانه تاليا.

الثاني: ان الدستور نفسه في ذات نص المادة «71» جعل الجهة التي تقدر مشروعية مراسيم الضرورة هي مجلس الامة، حيث تعرض في اول اجتماع له ليقررها او يرفضها فيزول على الفور ما كان لها قوة القانون مالم يقرر المجلس اعتماد نفاذها في الفترة التي سبقت عرضها عليه، اي ان مجلس الامة الجديد هو من يقرر مشروعية تلك المراسيم وما إذا كان هناك حالة ضرورة لإصدارها من عدمه.

الثالث: مراسيم الضرورة على مدار نصف قرن شكلت علامات فارقة في بناء مؤسسات المجتمع الكويتي، فمؤسسة الموانئ ووكالة «كونا» وبيت التمويل الكويتي وبنك التسليف والادخار والجمعيات التعاونية ومعهد الكويت للأبحاث العلمية وإدارة الفتوى والتشريع وتنظيم المؤسسات والإدارات المستقلة والتابعة وقانون الاستقرار المالي، إضافة لمراسيم ضرورة بزيادة مكافآت اعضاء مجلس الامة وهذا يؤكد ان مراسيم الضرورة صنعت فارقا وشيدت مؤسسات وهيئات اصبحت من أركان الدولة الكويتية.

الرابع: على الرغم من صدور مئات من مراسيم الضرورة طوال نصف قرن لم يثبت رد مجلس الامة اي مرسوم ضرورة، أي ان مجلس الامة اكد مشروعية وشوافر حالة الضرورة في جميع المراسيم التي صدرت طوال العقود الخمسة الماضية، وبالتالي اي حديث يعارض هذا التوجه مبني على هاجس ان تكشف تلك المراسيم المسئول الحقيقي عن عرقلة نهج الإصلاح والتشريعات الحيوية المفيدة للبلد وللمواطن..

تتمات

الكويت تحتضن

اكبار المسؤولين في الدول المشاركة بالقمة الاولى لمنتدى حوار التعاون الآسيوي ان دولة الكويت «ترغب بدخول المنتدى الى اطار الاستدامة» مؤكدا حرصها على بناء العلاقات الوطيدة مع شتى دول العالم لا سيما مع دول القارة الآسيوية.

واضاف ان دعوة سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد لعقد اول قمة لمنتدى حوار التعاون الآسيوي تأتي لتترجم حرص القيادة السياسية العليا في دولة الكويت على زيادة رقعة تواجدها الدبلوماسي ومشاركة الجهود التنموية الآسيوية.

واشار الى ان هذا الاجتماع التحضيري الذي يأتي بعد مرور عقد على انشاء منتدى حوار التعاون الآسيوي في تايلند من شأنه توسيع تطلعات الدول الاعضاء فيه مبينا ان دولة الكويت تضع التوافق والتعاون الآسيوي وتطوير آليات العمل المشترك بين بلدان هذه القارة كاولوية خلال هذه القمة.

واكد سعي الكويت الى توحيد علاقاتها مع دول القارة عبر توسيع رقعة تواجدها الدبلوماسي معها اضافة الى مشاركتها الجهود المبذولة في التنمية من خلال المشاريع التي مولها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ومن المقرر ان يبحث الاجتماع التحضيري الذي يترأسه الجارالله سبل تطوير آلية عمل المنتدى وتبني جدول الأعمال الذي سيطرح على اجتماع وزراء خارجية الدول المشاركة في المنتدى.

يذكر ان القمة الاولى لمنتدى حوار التعاون الآسيوي تشارك فيها 32 دولة آسيوية لمناقشة سبل تطوير وتفعيل التعاون الآسيوي المشترك بما يخدم مصلحة شعوب القارة.

وكانت بدأت امس الاجتماعات التحضيرية لكبار المسؤولين في الدول المشاركة بمنتدى حوار التعاون الآسيوي الذي تستضيفه دولة الكويت على مستوى القادة يومي 16 و17 اكتوبر الجاري.

وقال مدير ادارة آسيا بوزارة الخارجية السفير محمد المجرن الرومي في تصريح لـ«كونا» ان الاجتماع الذي يرأسه وكيل الوزارة خالد الجارالله سيناقش عددا من الموضوعات تمهيدا لعرضها على الاجتماع المقبل لوزراء الخارجية كما سيبحث اوراق عمل تعرضها الكويت في قطاعات اقتصادية مختلفة.

واوضح الرومي ان اوراق العمل الكويتية مقدمة من البنك المركزي حول كيفية مواجهة الازمات الاقتصادية كما قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ورقة عن دور الصناديق الآسيوية في التنمية.

كما يستعرض الاجتماع ورقة عمل من وزارة النفط حول علاقة الكويت البترولية واهميتها مع الدول الآسيوية وورقة اخرى من الهيئة العامة للاستثمار عن دور الهيئة واستثماراتها في الدول الآسيوية وضرورة تفعيل هيئات الاستثمار في الدول الآسيوية الى جانب ورقة مقدمة من غرفة تجارة وصناعة الكويت.

واضاف الرومي ان الاجتماع سيناقش الامن الغذائي ومواجهة الكوارث والزلازل والتعاون البيئي والمواصلات بالاضافة الى العلاقات الثقافية والاقتصادية التي ستكون محورا اساسيا في المنتدى.

«الأشغال»: إنجاز

في موسم الامطار في هذه المناطق والاختناقات المرورية مشيرا الى ان الانتهاء من المشروعين سيكون في نهاية هذا العام.

واضاف ان الجولة شملت ايضا مشروع المجرور الذي يربط بين مدينتي سعد العبدالله وجابر الاحمد المتوقع الانتهاء منه في نهاية السنة الحالية مشيرا الى ان المشروع يهدف الى حل مشكلة شبكة الامطار.

وقال انه اطلع على مشروع تقاطعات الدائري السادس مع منطقة عبدالله مبارك «غرب الجليب» مبينا ان المشروع متأخر وسيتم اتخاذ الاجراءات القانونية بشأنه.

وبين ان مشروع تقاطعات الدائري السابع والسادس مع غرب الجليب يسير بشكل مرض وحسب البرنامج الزمني مبينا انه سيساعد على فك اختناقات كثيرة حول المنطقة.

وعن تقاطعات الدائري الخامس مع منطقة جنوب السرة قال الوزير صفر انه تم انجاز 90 في المئة تقريبا من المشروع مشيرا الى متابعته للمشروع ليتم انجازه في الوقت المحدد وحسب الجدول الزمني المتفق عليه.

وتقدم بالشكر للقطاع الخاص الكويتي المشارك «معنا في هذه المشاريع والجهاز الفني في وزارة الاشغال على تنفيذهما لتلك المشاريع ولوسائل الاعلام على تغطيتها لاخبار هذه المشاريع».

من جهته قال وكيل وزارة الاشغال العامة المهندس عبدالعزيز الكليب ان مشروعي مجروري طريق المطار ومحمد بن القاسم من المشاريع المهمة التي تساهم في معالجة تجمعات مياه الامطار في مناطق الشويخ الصناعية وطريق الغزالي.

واشار الكليب الى بعض الصعوبات في المشروعين حيث ان العمل يتم في الجزيرة بين الطرق مما يسبب بعض الصعوبة في الوصول الى المشروع وكذلك لضيق منطقة العمل متوقعا الانتهاء من المشروعين خلال الشهرين المقبلين.

وعن مشروع تطوير طريق الدائري الرابع قال الكليب ان الوزارة وصلت الى مراحل متقدمة في هذه الاتفاقية بعد اخذ ملاحظات البلدية والمرور مشيرا الى ان الوزارة تسعى الى ان يكون تصميم الدائري الرابع يتماشى مع التصاميم الاخرى في الدائري الثاني والثالث وطريق دمشق بهدف تسهيل حركة المرور.

واوضح ان الوزارة تسعى الى ان تكون نسبة الصرف للمشاريع مثل السنوات السابقة التي فاقت الـ95 في المئة مشيرا الى ان الميزانية الحالية «2012 - 2013» تصل الى 620 مليون دينار منها 160 مليون لمشاريع الطرق.

واشار الى ان الوزارة لديها الكثير من المشاريع التي تم اخذ جميع الموافقات عليها بما فيها موافقة ديوان المحاسبة مبينا انه مع اعتماد الميزانية سيتم توقيع الكثير من هذه المشاريع في الفترة المقبلة.

مصير الحجاج

وبين عدد من أصحاب الحملات اتصلت بهم «الصباح» للاطلاع على آخر مجريات مشكلة حج البدون لهذا العام انهم يسمعون كلاما عن منح الحجاج البدون استثناء لهذا العام غير ان كل هذا الكلام لايزال في إطار الشائعات طالما لم يصدر بتصريح رسمي من أحد المسؤولين.

واشاروا إلى ان الرحلات بدأت يوم أمس 13 وتستمر ايام 14 و15 و16 الشهر الجاري برا فإذا كان هناك فرصة أخيرة ستكون اليوم لأن اجراءات الحصول على التأشيرات تتطلب 24 ساعة وبالتالي سيكون من الصعب انهاء اجراءات السفر بعد هذا الموعد.

«الحرس»: دورات

والحاق عناصر من مديرية التفتيش والرقابة في دورات تدريبية بقيادة التفتيش بالجيش الامريكي وانخراط عناصر من الجيش الامريكي في دورات بالحرس الوطني بالتنسيق مع شركة «ام بي آر آي» الامريكية.

واوضح اهمية التعاون والتنسيق مع الجيش الامريكي لما يتمتع به من خبرات ميدانية عالية وتقدم تكنولوجي يعمل رجال الحرس على محاكاته للاستفادة منه في تحقيق اهداف التطوير المنشودة التي تصب في تشكيل درع حصينة للبلاد.

وذكر البيان ان العميد الحجرف قدم للوفد شرحا عن مهام وواجبات مديرية التفتيش والرقابة والخطوات التي سلكتها نحو تطوير منظومة التدريب والتأهيل ورفع الكفاءة.

واشار إلى أن المديرية تقوم بدور ميداني وترفع التقارير الدورية حول حالة القوات والمعدات ومدى استيعاب التدريب والكفاءة.

وافاد البيان ان هذه الجهود تأتي بعد تأكيد وكيل الحرس الوطني الفريق ناصر الدعي ان هناك توجيهات من القيادة العليا ممثلة في رئيس الحرس الوطني الشيخ سالم العلي الصباح ونائب الرئيس الشيخ مشعل الاحمد الجابر الصباح الداعين الى الاهتمام بعملية التقييم لأداء القيادات وفق الأسس والمعايير التي تكفل العدالة والمساواة بين المنتسبين وتبين مستويات الأداء ومدى كفاءة وفاعلية الحرس الوطني في تنفيذ مهامه المسندة إليه في المنظومة الأمنية مع رجال الجيش والشرطة.

«الداخلية»: 7 آلاف

واضافت أن محافظة حولي سجلت 1653 مخالفة وتم حجز 40 مركبة، بينما بلغ عدد المخالفات المرورية في الاحمدي 765 مخالفة وحجز مركبة واحدة.

وفي محافظة مبارك الكبير تم تسجيل 113 مخالفة وحجز 6 مركبات، بينما بلغت المخالفات في الجهراء 382 مخالفة.

واشارت إلى ان إدارة العمليات بالإدارة العامة للمرور سجلت 768مخالفة خلال عطلة نهاية الأسبوع وقامت بحجز 52 مركبة، وتم تسجيل 245 مخالفة في المطار.

وقد بلغت إجمالي مخالفات استخدام الهاتف النقال باليد اثناء القيادة «170» مخالفة.

وتهيب إدارة الإعلام الأمني بقائدي المركبات ضرورة الالتزام بقواعد وآداب المرور والعمل بمدلول العلامات المرورية واللوحات الإرشادية والخطوط الأرضية لعدم الوقوع في المخالفات وحماية مستخدمي الطريق والممتلكات العامة والخاصة من الآثار الناجمة عن الحوادث المرورية.

الصبيح: الخسائر

وكشف الصبيح في رده على عدد من أسئلة الصحافيين في المؤتمر الصحافي الذي عقده امس أن المطلب الدائم للمزارع الكويتي في سبيل حل مشكلة تسويق إنتاجه النباتي الحد من استيراد المنتجات النباتية المماثلة لإنتاجه على الأقل في أوقات ذروة الإنتاج، وهذا ما حدث في المملكة العربية السعودية الشقيقة.

وبين الصبيح انه في خضم ما يعانيه المزارع من مشاكل ويواجهه من عقبات فإنه لن يستطيع تلبية متطلبات الأمن الغذائي للبلاد بالوضع الحالي للقطاع الزراعي مشيراً انه لم يعد بإمكان المزارع الكويتي التغاضي عما يراه ويلمسه من تجاهل وعدم اهتمام بمتطلبات ممارسة نشاطه الزراعي الضرورية وكذلك احتياجات القطاع الزراعي الملحة والتي بتحقيقها تؤمن له وللقطاع المزيد من الاستقرار والنمو.

واوضح ان هذا التجاهل للقطاع الزراعي يتجلى بصورة واضحة في عدم تضمين خطة الدولة الإنمائية لأي ملامح حالية أو مستقبلية لواقع القطاع الزراعي المأمول وفي عدم اشراك المزارع ومن يمثله في صياغة خطة زراعية إنمائية على مستوى الدولة بحيث تكون هناك إستراتيجية محددة البنود تعكس رؤى اصحاب المصلحة والعلاقة الفعليين للنهوض بهذا القطاع وتطويره.

واختتم الصبيح حديثه بالقول: ان الرسالة التي نود أن نوجهها إلى الدولة بشأن القطاع الزراعي، حول كل ما سبق وغيره من الأمور تتطلب من الدولة بكامل أجهزتها التنفيذية ان يكون لديهم التجاوب العاجل مع احتياجات المزارع لكي تعود الحيوية إلى القطاع الزراعي هذا إذا أرادت الدولة الإستمرار والديمومة لهذا القطاع وإلا فإن السؤال الكبير يبقى مطروحا بين أوساط المزارعين هل الدولة تريد زراعة إنتاجية في الكويت أم انها تريد استراحات ومنتزهات؟.

فلسطين: «الأقصى»

الاسرائيلي بدعم لم يعد خافيا من الحكومة الاسرائيلية في محاولة لفرض واقع جديد في المسجد الاقصى لترسيخ سيطرة الاحتلال على المدينة المقدسة.

واشار الى «ان مواصلة اعتداء العصابات اليهودية على الاقصى تؤكد الطبيعة الاجرامية للاحتلال الاسرائيلي وممارساته العدوانية والهمجية التي دأب المستوطنون على تنفيذها».

وحذر فريع من مخاطر المخططات الاسرائيلية التي تعكس رؤية خطيرة تقضي بفرض الوجود الاسرائيلي في ساحات المسجد الاقصى بشكل دائم وتنفيذ سيناريو ما حصل في الحرم الابراهيمي في الخليل لتطبيقه بالمسجد الاقصى.

مصر: النائب

نفسي وسادافع عن استقلالية النيابة العامة والقضاء، وأكد: لن أبرح مكاني الا بعملية اغتيال، والاغتيال مسألة عادية عند بعض الطوائف، وأضاف محمود بقوله: مثلما قلت لرئيس الجمهورية ان كل واحد يبعث بعد الموت على نيته، وكان النائب العام قد غادر مكتبه للقاء الرئيس محمد مرسي الذي أبعده من منصبه قبل يومين.

وكان المستشار محمود وصل الى مقر مكتبه صباح امس بدار القضاء العالي بوسط القاهرة، ليباشر أعمال ومهام منصبه، تزامنا مع الازمة القائمة بينه وبين رئيس الجمهورية، وشهدت منطقة القضاء العالي تشكيلات امنية احاطت بالمبنى خوفاً من الاعتداء على المستشار عبدالمجيد محمود اثناء دخوله مكتبه.

واعلن النائب العام المصري عبدالمجيد محمود امس الجمعة في بيان، انه تلقى «تهديدات مباشرة وغير مباشرة» من مسؤولين كبار، من بينهم وزير العدل، لدفعه لقبول اقالته، واكد النائب العام في هذا البيان، غير المسبوق، ان وزير العدل، المستشار احمد مكي، ورئيس اللجنة التأسيسية، المستشار حسام الغرياني، حذراه من احتمال تعرضه لاعتداء اذا ما رفض الامتثال للمرسوم الرئاسي الذي صدر بتعيينه سفيراً لمصر لدى الفاتيكان.

واوضح النائب العام في هذا البيان، الذي يعكس عمق الأزمة بينه وبين الرئاسة، انه «تلقى اتصالات هاتفية حملت تهديدات له بصورة مباشرة وغير مباشرة، وترغيبا له، للاستقالة من منصبه وتركه».

واشار إلى انه تم «الاتصال به تلفونيا ظهر الخميس، من جانب المستشارين احمد مكي وزير العدل، وحسام الغرياني رئيس محكمة النقض السابق، حيث أبلغاه أنهما يتصلان به من مقر رئاسة الجمهورية».

واضاف أن «وزير العدل أبلغه صراحة ان المظاهرات التي ستخرج في كافة محافظات مصر، سوف تطالب بإقالته من منصبه كنائب عام».

وقال «تلقيت بالفعل اتصالا من جانب المستشار الغرياني، الذي ابلغني صراحة انه يعرض علي ضرورة الرحيل من منصبي كنائب عام تحت ذريعة خطورة الموقف، فطالبته بإيضاح الأسباب على وجه الدقة، فاجابني الغرياني بالنص: انا في حل من إبلاغك بالأسباب، واقترح عليك أن تنتقل للعمل كسفير لمصر في دولة الفاتيكان».

واكد أن الغرياني قال له إن «المتظاهرين يمكن أن يتوافدوا على مكتبك، ويقوموا بالاعتداء عليك».

وكان الرئيس مرسي اقال مساء الخميس النائب العام، واصدر مرسوماً بتعيينه سفيرا لمصر لدى دولة الفاتيكان.

ورفض المستشار عبدالمجيد محمود هذه الإقالة، مؤكداً انه «باق في اداء عمله طبقاً لقانون السلطة القضائية، الذي لا يجيز عزله او إقالته من منصبه».

وجاء قرار إقالة محمود غداة قرار محكمة جنايات القاهرة، الأربعاء، ببراءة جميع المتهمين في القضية المعروفة إعلاميا بـ«موقعة الجمل»، التي كان متهماً فيها عدد من كبار المسؤولين في النظام السابق.

والنائب العام متهم من قبل ناشطين «ثوريين»، ومن جانب جماعة الإخوان، بإخفاء وإفساد الأدلة في قضايا قتل المتظاهرين.

والى ذلك، ناشد مجلس ادارة نادي القضاة، برئاسة المستشار احمد الزند، الرئيس مرسي، بوصفه رئيساً للمجلس الاعلى للشرطة والمجلس الاعلى للقوات المسلحة، تكليف الجهات المختصة، بحماية النائب العام ومعاونيه خلال ادائهم لأعمالهم داخل مكاتبهم وخارجها.

وجاءت هذه المناشدة في بيان رسمي لنادي القضاة، عقب تهديدات القوى الاسلامية بمنع النائب العام المصري من دخول مكتبه بدار القضاء العالي صباح السبت.

وكانت جماعة الاخوان اعلنت انها ستتظاهر امس امام مكتب النائب العام تأييدا لقرار الرئيس مرسي بتعيين النائب العام سفيرا لدى الفاتيكان وإقالته من منصبه.

وقال د.صفوت عبدالغني، القيادي بحزب البناء والتنمية، الذراع السياسية لجماعة الاخوان المسلمين، «ان الجماعة ستقف امام مكتب النائب العام للتظاهر، ونتمنى الا يحاول النائب العام الدخول حرصاً على عدم اهانته».

واوضح عبدالغني في تصريحات تلفزيونية «ان مطلب اقالة النائب العام كان ابرز مطالب الثورة المصرية، ويجب ان ينفذ».

من جهة اخرى تقدمت منظمة اتحاد المحامين ببلاغ للنائب العام، تتهم فيه الدكتور محمد مرسي، رئيس الجمهورية، بالشروع في قتل المتظاهرين والتعدي عليهم بالضرب، وإحداث إصابات بهم، خلال مظاهرات امس الأول الجمعة.

وقال البلاغ، الذي حمل رقم «3783 - عرائض النائب العام»، إن «التظاهرات التي خرج بها عدد من القوى الحزبية والمدنية والحركات السياسية مدعمة بعناصر عديدة من الشعب لميدان التحرير، للتعبير عن رفض سياسة المشكو في حقه، والذي وعد بإصلاحات في المئة يوم الأولى لحكمه، ثم اخلف وعده ولم يحقق شيئا، وكان عنوانها «جمعة الحساب»، فإذا بالمتظاهرين يفاجؤون بالرئيس يرسل انصاره إلى ميدان التحرير مرددين هتافات باسمه».

واضاف البلاغ، ان «انصار الرئيس قاموا بالاعتداء على الثوار المتظاهرين، ليصيبوا العشرات، مما يعد شروعا في قتل المتظاهرين السلميين»، مطالبا باستدعاء الرئيس والتحقيق معه فيما نسب من اتهامات إليه، والإرشاد عن أنصاره.